

نظام التحكيم

٥١٤٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - م/٤٦
التاريخ - ١٢/٧/١٤٠٣ هـ.

بمعاون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة والمادة العشرين من نظام
مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ
١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر السامي
رقم ٣٢ وتاريخ ١٥/١/١٣٥٠ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٤)
وتاريخ ٢١/٦/١٤٠٣ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً - الموافقة على نظام التحكيم بالصيغة المرافقة لهذا .
ثانياً - إلغاء النصوص المتعلقة بالتحكيم الواردة في نظام المحكمة التجارية
الصادر بالأمر السامي رقم (٣٢) وتاريخ ١٥/١/١٣٥٠ هـ .
ثالثاً - حل سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ
مرسومنا هذا .

التوقيع

فهد بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم ١٦٤ وتاريخ ١٤٠٣/٦/٢١هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الواردة رفق خطاب ديوان
رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧/ي/١٢٠٨٤ وتاريخ ١٣٩٩/٥/٢٩هـ
المرفوعة للمقام السامي بخطاب معالي وزير التجارة رقم ٤١٠/ق
وتاريخ ١٣٩٩/٥/١١هـ المشتملة على مشروع نظام
التحكيم، والمحضر المعد من قبل كل من أصحاب المعالي وزير
العدل ووزير التجارة ورئيس ديوان المظالم ورئيس شعبة الخبراء .
وبعد الاطلاع على نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر السامي
رقم ٣٢ وتاريخ ١٣٥٠/١/١٥هـ .
وبعد الاطلاع على نظام العمل والعمال الصادر بالمرسوم
الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ١٣٨٩/٩/٦هـ .
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٨
وتاريخ ١٣٨٣/١/١٧هـ .
وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ٤٠ وتاريخ
١٤٠٣/٤/٢٥هـ .

يقرر:

- أولاً - الموافقة على نظام التحكيم بالصيغة المرافقة لهذا .
 - ثانياً - إلغاء النصوص المتعلقة بالتحكيم الواردة في نظام المحكمة التجارية الصادر بالأمر السامي رقم ٣٢ وتاريخ ١٥/١/١٣٥٠هـ .
 - ثالثاً - نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرافقة لهذا .
- ولما ذكر حرر . . .

التوقيع

عبدالله بن عبدالعزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

نظام التحكيم

المادة الأولى :

يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين قائم ، كما يجوز الاتفاق مسبقاً على التحكيم في أي نزاع يقوم نتيجة لتنفيذ عقد معين .

المادة الثانية :

لا يقبل التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ، ولا يصح الاتفاق على التحكيم إلا ممن له أهلية التصرف .

المادة الثالثة :

لا يجوز للجهات الحكومية اللجوء للتحكيم لغض منازعاتها مع الآخرين إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء تعديل هذا الحكم .

المادة الرابعة :

يشترط في الحكم أن يكون من ذوي الخبرة ، حسن السيرة والسلوك ، كامل الأهلية وإذا تعدد المحكمون وجب أن يكون عددهم وقراً .

المادة الخامسة :

يودع أطراف النزاع وثيقة التحكيم لدى الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع ، ويجب أن تكون هذه الوثيقة موقعة من الخصوم أو من وكلائهم الرسميين المفوضين ومن المحكمين ، وأن يبين بها موضوع النزاع ، وأسماء الخصوم ، وأسماء المحكمين ، وقبولهم نظر النزاع وأن ترافق بها صور من المستندات الخاصة بالنزاع .

المادة السادسة ،

تتولى الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع قيد طلبات التحكيم المقدمة إليها وتصدر قراراً باعتماد وثيقة التحكيم .

المادة السابعة ،

إذا كان الخصوم قد انفقوا على التحكيم قبل قيام النزاع أو إذا صدر قرار باعتماد وثيقة التحكيم في نزاع معين قائم فلا يجوز النظر في موضوع النزاع إلا وفقاً لأحكام هذا النظام .

المادة الثامنة ،

يتولى مكتب الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع كافة الإخطارات ، والإعلانات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة التاسعة ،

يجب الحكم في النزاع في الميعاد المحدد في وثيقة التحكيم مالم يتفق على تمديده ، وإذا لم يحدد الخصوم في وثيقة التحكيم أجلاً للحكم وجب على المحكمين أن يصدروا حكمهم خلال تسعين يوماً من تاريخ صدور القرار باعتماد وثيقة التحكيم ، وإلا جاز لمن شاء من الخصوم رفع الأمر إلى الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع لتقرر إما النظر في الموضوع ، أو مد الميعاد لفترة أخرى .

المادة العاشرة ،

إذا لم يعين الخصوم المحكمين ، أو امتنع أحد الطرفين عن تعيين المحكم ، أو المحكمين الذين يتفرد باختيارهم ، أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين عن العمل أو اعتزله ، أو قام به مانع من مباشرة التحكيم ، أو عُزل عنه ولم يكن بين الخصوم شرط خاص - عينت الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع من يلزم من المحكمين ، وذلك بناءً على طلب من يهمه التعجيل من الخصوم ، ويكون ذلك بحضور الخصم الآخر أو في

غيبته بعد دعوته إلى جلسة تعقد لهذا الغرض ، ويجب أن يكون عدد من يعينون مسؤوليا للعدد المتفق عليه بين الخصوم أو مكملا له ويكون القرار في هذا الشأن نهائيا .

المادة العشرة عشرة ،

لا يجوز عزل المحكم إلا بتراضي الخصوم ، ويجوز للمحكم المعزول المطالبة بالتعويض إذا كان قد شرع في مهمته قبل عزله ، ولم يكن العزل بسبب منه ، كما لا يجوز رده عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد إيداع وثيقة التحكيم .

المادة الحادية عشرة ،

يطلب رد المحكم للأسباب ذاتها التي يرد بها القاضي ، ويرفع طلب الرد إلى الجهة المختصة أصلا بنظر النزاع خلال خمسة أيام من يوم إخبار الخصم بتعيين المحكم أو من يوم ظهور أو حدوث سبب من أسباب الرد ويحكم في طلب الرد بعد دعوة الخصوم والمحكم المطلوب رده إلى جلسة تعقد لهذا الغرض .

المادة الثانية عشرة ،

لا ينقضي التحكيم بموت أحد الخصوم ، وإنما يمد الميعاد المحدد للحكم ثلاثين يوما مالم يقرر المحكمون تمديد المدة بأكثر من ذلك .

المادة الثالثة عشرة ،

إذا عين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعتزل امتد الميعاد المحدد للحكم ثلاثين يوما .

المادة الرابعة عشرة ،

يجوز للمحكمين بالأغلبية التي يصدر بها الحكم وبقرار مُشْتَبِه مد الميعاد المحدد للحكم لظروف تتعلق بموضوع النزاع .

المادة الخامسة عشرة ،

يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء وإذا كثروا مقوضين بالصالح وجب صدور الحكم بالإجماع .

المادة السادسة عشرة ،

يجب أن تشتمل وثيقة الحكم بوجه خالص على وثيقة التحكيم ، وعلى ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين ، وإذا رفض واحد منهم أو أكثر التوقيع على الحكم أثبت ذلك في وثيقة الحكم .

المادة السابعة عشرة ،

جميع الأحكام الصادرة من المحكمين وأو كانت صابرة بإجراء من إجراءات التحقيق يجب إيداعها خلال خمسة أيام لدى الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع ، وإبلاغ الخصوم بصدور منها ، ويجوز للخصوم تقديم اعتراضاتهم على ما يصدر من المحكمين إلى الجهة التي أودع لديها الحكم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغهم بأحكام المحكمين وإلا أصبحت نهائية .

المادة الثامنة عشرة ،

إذا قدم الخصوم أو أحدهم اعتراضاً على حكم المحكمين خلال المدة المنصوص عليها في المادة السابقة تنظر الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع في الاعتراض ، وتقرر إما رفضه وتصدر الأمر بتنفيذ الحكم ، أو قبول الاعتراض وتفصل فيه .

المادة التاسعة عشرة ،

يكون حكم المحكمين واجب التنفيذ عندما يصبح نهائياً ، وذلك بأمر من الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع ويصدر هذا الأمر بناء على طلب أحد ذوي الشأن بعد التثبت من عدم وجود ما يمنع من تنفيذه شرها .

البنات الطيبة والسيوف :

يعتبر الحكم الصادر من المحكمين بعد إصدار الأمر بتنفيذه حسب المادة السابقة
في قوة الحكم الصادر من الجهة التي أصدرت الأمر بالتنفيذ .

المجلة الثانية بالمشهور :

تحدد أتعاب المحكمين باتفاق الخصوم ويودع مالم يُدفع منها لهم خلال خمسة أيام من صدور القرار باعتماد وثيقة التحكيم لدى الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع ، ويصرف خلال أسبوع من تاريخ صدور الأمر بتنفيذ الحكم .

المجلد 20 العدد 1

إذا لم يوجد اتفاق حول انتخاب المحكمين ، وقام نزاع بشأنها تفصل فيه الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع ويكون حكمها في ذلك نهائياً .

المجلة الثانية والثلاثون

تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير العدل بعد الاتفاق مع وزير التجارة ورئيس ديوان المظالم .

المجلة الخامسة والعشرون :

ينشر هذا النظم في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره . (١)

(١) نشر في جريدة أم القرى في حدودا رقم (٩٩٩) بتاريخ ٢٢/٥/١٤٠٢ هـ.

اللائحة التنفيذية لنظام التحكم

صدر الأمر السامي رقم (٢٠٢١/٧م) وتاريخ ١٤٠٥/٩/٨هـ بالموافقة على هذه اللائحة ونشرت بجريدة أم القرى في عددها (٣٠٦٩) وتاريخ ١٤٠٥/١٠/١٠هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الرقم ٧ / ٢٠٢١ م /
التاريخ ١٤٠٥/٩/٨ هـ

الموضح / الموافقة على مشروع اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٦ وتاريخ ١٤٠٣/٧/١٢ هـ .

صاحب المعالي وزير العدل

بعد النجدة :-

اطلعنا على محضر الاجتماع للرفع بكتاب الوزارة رقم ٣١٩/ص ع وتاريخ ١٤٠٥/٦/٢٦ هـ والمعتمد من قبلكم بالاتفاق مع كل من معالي وزير التجارة ومعالي رئيس ديوان النظام على مشروع اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٦ وتاريخ ١٤٠٣/٧/١٢ هـ وذلك تمسكاً مع ما تنص عليه المادة (٢٤) من هذا النظام من أن (تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير العدل بعد الاتفاق مع وزير التجارة ورئيس ديوان النظام) . كما اطلعنا على خطاب معالي رئيس شعبة الخبراء بمجلس الوزراء رقم ٨٤١ وتاريخ ١٤٠٥/٧/٥ هـ ومشروعه مذكرة الشعبة رقم ٧٥ وتاريخ ١٤٠٥/٧/٥ هـ المتخلطة حول الموضوع .

ونخبركم بموافقتنا على مشروع اللائحة المذكورة بالصيغة المرفقة ، فأكملوا مايلزم بمرجه .

رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم

الباب الأول

التحكيم ، المحكمون ، والمحتكمون

المادة الأولى :

لا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح كالحلود واللعان بين الزوجين وكل ما هو متعلق بالنظام العام .

المادة الثانية :

لا يصح الاتفاق على التحكيم إلا من له أهلية التصرف الكاملة ولا يجوز للرعي حل القاصر أو الرعي المقام أو ناظر الوقف اللجوء إلى التحكيم ما لم يكن مأذوناً له بذلك من المحكمة المختصة .

المادة الثالثة :

يكون المحكم من الوطنيين أو الأجانب المسلمين من أصحاب المهن الحرة أو خبرهم ، ويجوز أن يكون من بين موظفي الدولة بعد موافقة الجهة التي تتبعها الموظف ، وعند تعدد المحكمين يكون رئيسهم حل دواية بالقواعد الشرعية والأنظمة التجارية ، والعرف ، والتقاليد السارية في المملكة .

المادة الرابعة :

لا يجوز أن يكون محكما من كانت له مصلحة في النزاع ، ومن حكم عليه بحد أو تعزير في جرم مخل بالشرف ، أو صدر بحقه قرار تديبي بالفصل من وظيفة عامة أو حكم بشهر إفلاسه ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره .

المادة الخامسة :

مع مراعاة حكم المادتين (٢) و (٣) تعد قائمة بأسماء المحكمين بالاتفاق بين وزير العدل ، ووزير التجارة ، ورئيس ديوان المظالم ، وتخطر بها المحاكم والمجالس القضائية والغرف التجارية والصناعية ، ويجوز لذوى الشأن اختيار المحكمين من هذه القوائم أو غيرها .

المادة السادسة :

يتم تعيين المحكم أو المحكمين باتفاق المحكمين في وثيقة تحكيم يحدد فيها موضوع النزاع تحديدا كافيا ، وأسماء المحكمين ، ويجوز الاتفاق على التحكيم بمقتضى شرط في عقد بشأن المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ هذا العقد .

المادة السابعة :

على الجهة المختصة أصلا بنظر النزاع أن تصدر قرارا باعتماد وثيقة التحكيم خلال خمسة عشر يوما وأن تخطر هيئة التحكيم بقرارها .

المادة الثامنة :

في المنازعات التي تكون جهة حكومية طرفاً فيها مع آخرين ورأت اللجوء إلى التحكيم يجب على هذه الجهة إعداد مذكرة بشأن التحكيم في هذا النزاع مبينا فيها موضوعه ، ومبررات التحكيم ، وأسماء الخصوم لرفعها لرئيس مجلس الوزراء للنظر في الموافقة على التحكيم ويجوز بقرار مسبق من رئيس مجلس الوزراء أن يرخص لهيئة حكومية في عقد معين بإنهاء المنازعات الناشئة عنه عن طريق التحكيم ، وفي جميع الحالات يتم إخطار مجلس الوزراء بالأحكام التي تصدر فيها .

المادة التاسعة :

يتولى كاتب الجهة المختصة أصلا بنظر النزاع القيام بأعمال مكررة هيئة التحكيم وإنشاء السجلات اللازمة لتفيد طلبات التحكيم ، وعرضها على الجهة المختصة لاعتماد

وثيقة التحكيم ، كما يتولى الإخطارات والإعلانات المنصوص عليها في نظام التحكيم وأية اختصاصات أخرى يمنحها الوزير المختص ، وعلى الجهات المختصة وضع الترتيب اللازم لمواجهة ذلك .

المادة العاشرة :

على هيئة التحكيم أن تحدد ميعاد الجلسة التي ينظر فيها النزاع خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ إخطارها بقرار اعتماد وثيقة التحكيم ، وإخطار المحكمين بذلك عن طريق كاتب الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع .

الباب الثاني

إخطار المحكمين ، والحضور والغياب ، والتوكيل في التحكيم

المادة الحادية عشرة :

كل تبليغ أو إخطار يتعلق بخصوصية التحكيم يتم بمعرفة كاتب الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع - يكون عن طريق المراسل أو الجهات الرسمية ، سواء كان الإجراء بناء على طلب المحكمين أو بمبادرة من المحكمين وعلى مراكز الشرطة وعدد المحلات أن يساعدوا الجهة المختصة على أداء مهمتها في حدود اختصاصها .

المادة الثانية عشرة :

يجوز الإخطار أو التبليغ باللفة القربية من نسختين أو أكثر حسب عدد المحكمين ويتضمن التحرير البيانات التالية :

أ - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها التبليغ أو الإخطار .

ب - اسم طالب الإخطار أو التبليغ ، ولقبه ، ومهته ، أو وظيفته ، وموطنه واسم من مثله ولقبه ومهته أو وظيفته وموطنه كذلك إن كان يعمل لغيره .

ج - اسم المراسل الذي أجرى التبليغ أو الإخطار والجهة التي يعمل بها وتوقيعه على الأصل والصورة .

- د- اسم الشخص المطلوب لإلاغه أو إخطاره ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن معلوم للموطن وقت الإعلان فآخر موطن كان له .
- هـ- اسم وظيفة من سلمت له صورة التبليغ ، وتوقيعه على الأصل بالاستلام ، أو إثبات الامتناع على الأصل عند إعلائته للجهة المختصة .
- و- اسم هيئة التحكيم ومقرها وموضوع الإجراء والتاريخ المحدد له .

المادة الثالثة عشرة :

تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص أو في موطنه ، ويجوز تسليمها للموطن المختار المحدد بمعرفة أصحاب الشأن .

وفي حالة عدم وجود المطلوب إخطاره في موطنه تسلم الأوراق التبليغ إلى من يقرر أنه وكيله ، أو المسئول عن إدارة أعماله ، أو من يعمل في خدمته ، أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والناهبين .

المادة الرابعة عشرة :

إذا لم يجد المراسل من يصح تسليم الأوراق إليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن الاستلام ، وجب عليه بيان ذلك في الأصل ، ويجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى منبر الشرطة ، أو حملة المحلة ، أو من يقوم مقام أي منها ممن يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال وعليه أيضاً ، خلال أربع وعشرين ساعة ، أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصل أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة مع بيان ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته ، ويعتبر التبليغ أو الإخطار صحيحاً منتجاً لأثره من وقت تسليم الصورة إلى من تسلم إليه على الوجه السابق بيانه .

المادة الخامسة عشرة :

فيما عدا ما نص عليه في أنظمة خاصة تسلم صورة الإخطار أو التبليغ على الوجه الآتي :-

أ - ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء وأمراء المناطق ومندوبي الجهات الحكومية ، أو لمن يقوم مقامهم حسب الاختصاص .

بـ - ما يتعلق بالأشخاص العامة للتأليب عنها نظاما أو من يقوم مقامه .
ج - ما يتعلق بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة يسلم في مراكز إدارتها المين في
السجل التجاري لرئيس مجلس الإدارة ، أو المدير العام أو لمن يقوم مقامه من
العاملين وبالنسبة للشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في المملكة يسلم لهذا
الفرع أو الوكيل .

المادة السادسة عشرة :

يقوم الموظف المختص بعرض ملف التحكيم على الجهة المختصة بنظر النزاع لاعتناء
وثيقة التحكيم ، وعلى كاتب هذه الجهة إخطار المحكمين والمحكمين بالقرار الصادر
بشأن اعتناء وثيقة التحكيم خلال أسبوع من تاريخ صدوره .

المادة السابعة عشرة :

في اليوم المعين لنظر التحكيم يحضر المحكمون بأنفسهم أو بوساطة من يمثلهم
بموجب وكالة صادرة من كاتب عدل أو من أي جهة رسمية أو معتمدة من إحدى الغرف
التجارية والصناعية وتودع صورة الوكالة بملف الدعوى بعد الاطلاع على الأصل من
المحكم دون الإخلال بحق المحكم أو المحكمين في طلب حضور المحكم شخصا إذا
اقتضى الحال ذلك .

المادة الثامنة عشرة :

في حالة غياب أحد المحكمين عن الجلسة الأولى وكانت هيئة التحكيم قد تمثفت
من أنه أعلن لشخصه فلها أن تنفي بالنزاع متى كان المحكمون قد أودعوا ملف
التحكيم مذكرات بطلباتهم ، ودفاعهم ، ودفعهم ومستنداتهم ، ويعتبر القرار في هذه
الحال حضورياً ، أما إذا لم يكن قد أعلن لشخصه كان على الهيئة التأجيل إلى جلسة تالية
يعلم بها المحكم الغائب . وإذا تعدد المحكمون المدهى عليهم وكان بعضهم قد أعلن
لشخصه والآخر لم يعلن لشخصه وتغيروا جميعا أو تغيب من لم يعلن لشخصه وجب على
الهيئة - في غير حالات الامتنع بال - تأجيل نظر الموضوع إلى جلسة تالية يعلم بها من لم
يعلم لشخصه من الغائبين ويعتبر القرار في الموضوع حضورياً في حق المتخلفين عن
الحضور جميعا في الجلسة التالية .

ويعتبر القرار حضورياً إذا حضر للمحكم أو من يمثله في أية جلسة من الجلسات أو
أودع مذكرة بدفاعه في الدعوى أو مستنداً يتعلق بها وإذا حضر للمحكم الغائب قبل
انتهاء الجلسة اعتبر كل قرار صدر فيها كأن لم يكن .

المادة التاسعة عشرة :

إذا نيت هيئة التحكيم عند غياب أحد المحكمين إعلان إعلانه بالصحيفة وجب
عليها تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة تالية بعد إعلانه بها إعلاناً صحيحاً .

الباب الثالث

الجلسات ونظر الدعوى وإدلتها

المادة العشرون :

تنظر الدعوى أمام هيئة التحكيم بصفة علنية إلا إذا رأت الهيئة بمبادرة منها جعل
الجلسة سرية أو طلب ذلك أحد المحكمين لأسباب تقتضيها الهيئة .

المادة الحادية والعشرون :

لا يجوز بغیر حذر مقبول تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد يرجع إلى أحد
الخصوم .

المادة الثانية والعشرون :

يتعين على هيئة التحكيم تمكين كل محكم من تقديم ملاحظاته ودفاعه ودفعه شفاهاً
أو كتابةً بالقدر المناسب وفي المواعيد التي تحددها .
ويكون المدهى عليه آخر من يتكلم ، وتؤول الهيئة استيفاء القضية وتبنيها للفصل
فيها .

المادة الثالثة والعشرون :

يتولى رئيس هيئة التحكيم ضبط الجلسة وإدارتها ويوجه الأسئلة إلى المحكمين أو الشهود ، وله أن يأمر بإخراج من يحل بنظم الجلسة من القاعة على أنه إذا وقعت مخالفة من أحد الحاضرين بالجلسة ، يقوم بتحرير محضر بالواقعة ويحيله إلى جهة الاختصاص ، ولكل محكم الحق في توجيه الأسئلة إلى المحكمين أو الشهود ومناقشتهم عن طريق رئيس الهيئة .

المادة الرابعة والعشرون :

للمحكمين أن يطلبوا من هيئة التحكيم في أية حال تكون عليها الدعوى إثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة من إقرار أو صلح أو تنزل أو غير ذلك وتصدر الهيئة قرارا بذلك .

المادة الخامسة والعشرون :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية التي تستعمل أمام هيئة التحكيم سواء في المناقشات أو المكتابات ، ولا يجوز للهيئة أو المحكمين وغيرهم التكلم بنبر اللغة العربية وعلى الأجنبي الذي لا يتطبع التكلم باللغة العربية اصطحاب مترجم موثوق به يوقع معه في محضر الجلسة على الأقوال التي نقلها .

المادة السادسة والعشرون :

يمكن لأي محكم طلب تأجيل نظر القضية مدة مناسبة تفصلها هيئة التحكيم لتقديم ما لديه من مستندات أو أوراق أو ملاحظات متبعة أو مؤثرة في القضية وللهيئة تكرار التأجيل لمدة أخرى إذا وجدت مبررا لذلك .

المادة السابعة والعشرون :

تقوم هيئة التحكيم بإثبات الوقائع والإجراءات التي تتم في الجلسة في محضر يحرره مكرتير الهيئة تحت إشرافها ، ويثبت في المحضر تاريخ ومكان انعقاد الجلسة وأسماه

- المهية والسكرتير والمحكمين . ويتضمن لقول أصحاب الشأن ويوقع على المحضر رئيس .
المهية والمحكمون والسكرتير .

المادة الثامنة والعشرون :

- يجوز لمهية التحكيم بمبادرة منها أو بناء على طلب أحد المحكمين إلزام خصمه بتقديم
أى محرر متبع في الدعوى يكون تحت يده ، وذلك في الحالات الآتية :
أ - إذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه ، ويعتبر المحرر مشتركاً على الأخص إذا كان
المحرر لفصلية الخصمين أو كان مشتبهاً للالتزامات وحقوقها المتبادلة .
ب - إذا استند إليه خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى .
ج - إذا كان النظام يجبر مطالبته بتقديمه أو تسليمه .
ويجب أن يبين في هذا الطلب :
١ - أوصاف المحرر الذي يعينه .
٢ - فحوى المحرر بقدر ما يمكن من التخصيل .
٣ - الواقعة التي يستدل بها عليه .
٤ - الدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم .
٥ - وجه إلزام الخصم بتقديمه .

المادة التاسعة والعشرون :

لمهية التحكيم أن تأمر بوسائل التحقيق المتبعة في الدعوى متى كانت الوقائع المراد
إثباتها متعلقة بالمنازعة ومؤثرة فيها وجائزاً فيها .

المادة الثلاثون :

لمهية التحكيم أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب
العدل في محضر الجلسة ويجوز للمهية ألا تأخذ بنتيجة الإجراء مع بيان أسباب ذلك
بالحكم .

المادة الحادية والثلاثون :

على المحكم الذي يطلب سماع أقوال الشهود أن يبين الوقائع المراد إثباتها كتابة أو شفاهاً في الجلسة ، وأن يصطحب الشهود الذين يطلب سماع أقوالهم في الجلسة المحددة لذلك ، ويتم قبول الشهود ، وسماع أقوالهم أمام الهيئة حسب الأصول الشرعية ، وللطرف الآخر الحق في تفي الوقائع بهذا الطريق .

المادة الثانية والثلاثون :

هيئة التحكيم استجواب المحكمين بناء على طلب أحدهم أو بمبادرة منها .

المادة الثالثة والثلاثون :

لهيئة التحكيم عند الاقتضاء الاستعانة بخبير أو أكثر لتقديم تقرير في بشأن بعض المسائل أو الوقائع الفنية والمادية المتبعة في الدعوى ، وعليها أن تذكر في منطوق قرارها بياناً دقيقاً للمورية والخبر والتدابير العاجلة التي يؤذن له في اتخاذها ، وتقدر الهيئة أتعاب الخبير والمحكم الذي يتحملها والأمانة التي تودع لحساب مصروفات الخبير ، وفي حالة عدم إبداءها من المحكم المكلف أو غيره من المحكمين فإن الخبير غير ملزم بأداء المورية ويسقط في هذه الحال حق التمسك بالقرار الصادر بتعيين الخبير إذا وجدت الهيئة أن الأعذار التي أبدت لذلك غير مقبولة ، وللخبير عند أدائه المورية سماع أقوال الطرفين أو غيرها ، ويقدم تقريراً بأعماله ورأيه في الميعاد المحدد . وللهيئة مناقشة الخبر في الجلسة عن نتيجة التقرير ، وإذا تعدد الخبراء تبين الهيئة طريقة عملهم منفردين أو مجتمعين .

المادة الرابعة والثلاثون :

يجوز لهيئة التحكيم تكليف الخبير بتقديم تقرير تكميلي لتدارك أي نقص أو قصور في تقريره السابق وللمحكمين تقديم تقارير استشارية للهيئة . وفي كل الأحوال لا تكون الهيئة مقبلة برأي الخبراء .

المادة الخامسة والثلاثون :

لهيئة التحكيم بخاصة منها أو بناء على طلب أحد المحكمين أن تقرر الانكشاف لمعينة بعض الوقائع أو المسائل المتبعة في الدعوى والتنازع عليها وتحرر الهيئة محضراً بإجراءات المعينة .

المادة السادسة والثلاثون :

على الهيئة مراعاة أصول التقاضي ، بحيث تضمن المواجهة في الإجراءات وتمكين كل طرف من العلم بإجراءات الدعوى والاطلاع على أوراقها ومستنداتها المتبعة في الأجل المناسبة ومنحه الفرصة الكافية لتقديم مستنداته ودفعه وحججه كتابة أو شفاهاً في الجلسة مع إثباتها في المحضر .

المادة السابعة والثلاثون :

إذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولاية هيئة التحكيم أو طعن بتزوير في ورقة أو اتخذت إجراءات جنائية عن تزويرها أو عن حادث جنائي آخر أوقفت الهيئة عملها ، ووقف المهاد المحدد للقرار إلى أن يصدر حكم نهائي من الجهة المختصة بالفصل في تلك المسألة المعروضة .

الباب الرابع

إصدار الأحكام والاعتراض عليها والأمر بتنفيذها

المادة الثامنة والثلاثون :

مضى نيات الدعوى للفصل فيها ، تقرر هيئة التحكيم قفل باب المرافعة ورفع القضية للتدقيق والمداولة ويتم المداولة سراً ولا يحضرها سوى هيئة التحكيم التي سمحت المرافعة مجتمعة ، وتحدد الهيئة عند قفل باب المرافعة موعداً لإصدار القرار أو في جلسة أخرى مع مراعاة أحكام المواد (٩ و١٣ و١٤ و١٥) من نظام التحكيم .

المادة التاسعة والثلاثون :

يصدر المحكمون قراراتهم غير ملزمين بالإجراءات النظامية علما مانص عليه في نظام التحكيم ولائحته التنفيذية . وتكون قراراتهم بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية .

المادة الأربعون :

لا يجوز هيئة التحكيم أثناء رفع الدعوى للتدقيق والمداولة أن تسمح لإيضاحات من أحد المتحكمن أو وكيله إلا بحضور الطرف الآخر وليس لها أن تقبل مذكرات أو مستندات دون اطلاع الطرف الآخر عليها ، وإذا رأت أنها متجة ، فلها مد أجل التطق بالقرار وفتح باب المرافعة بقرار تدون فيه الأسباب والمبررات وإخطار المتحكمن بالميعاد المحدد للنظر في القضية .

المادة الحادية والأربعون :

مع مراعاة ما جاء بالمادتين (١٦ و ١٧) من نظام التحكيم تصدر القرارات بأغلبية الآراء ، وينطق رئيس هيئة التحكيم بالقرار في الجلسة المحددة ، ويتم تحرير القرار مشتملا على أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وموضوعه وأسماء المتحكمن وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغايتهم وعرض مجمل الوقائع الدعوى ثم طلباتهم وخلاصة موجزه لدفعهم ودفاعهم الجوهرى ثم أسباب القرار ومنطوقه ويوقع المحكمون والكتاب نسخة القرار الأصلية المشتملة على ما تقدم وتحفظ بملف الدعوى خلال سبعة أيام من إيداع المسودة .

المادة الثانية والأربعون :

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (١٨ و ١٩) من نظام التحكيم تتولى هيئة التحكيم تصحيح مايقع في قرارها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد المتحكمن من غير مراقبة ويجرى هذا التصحيح على نسخة القرار الأصلية ويوقعه المحكمون . ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت فيه الهيئة حقها للنصوص عليه في هذه المادة وذلك بطرق الطعن الجائرة في القرارات موضوع التصحيح ، أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .

المادة الثالثة والأربعون :

يجوز للمحتكمين أن يطلبوا من الهيئة التي أصدرت القرار تفسير ماوقع في منطوقه من غموض أو إيهام ويعتبر القرار الصادر بالتفسير متما من كل الرجوع للقرار الأصلي ويرى عليه مايسرى على هذا القرار من القواعد الخاصة بطرق الطعن .

المادة الرابعة والأربعون :

مضى صدر الأمر بتنفيذ قرار التحكيم ، أصبح سنداً تنفيذياً وعمل كاتب الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع أن تسلّم المحكوم له الصورة التنفيذية لقرار التحكيم موضعاً بها الأمر بالتنفيذ مذيلة بالصيغة الآتية :-
(يطلب من كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة العمل على تنفيذ هذا القرار بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة) .

لتعاب المحكمين

المادة الخامسة والأربعون :

إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات جاز المحكم بتضمين التعاب بينهما على حسب ما تقدره الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع ، كما يجوز المحكم بها جميعاً على أحدهما .

المادة السادسة والأربعون :

يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من أمر تقدير تعاب المحكمين للجهة التي أصدرت الأمر وذلك خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالأمر ويكون قرارها في التظلم نهائياً .

المادة السابعة والأربعون :

على الجهات المختصة تنفيذ هذه اللائحة .

المادة الثامنة والأربعون :

تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية وعمل بها من تاريخ نشرها .